

## نظمتها الجامعة بمقرها بالرياض : أربعة وخمسون خبيراً من اثنتي عشرة دولة عربية يشاركون في؛

### شعب الاتصال بين الواقع والمأمول



نائب رئيس الجامعة:

## شعب الاتصال تؤدي دوراً حيوياً في التنسيق بين الأجهزة الأمنية العربية.

الأمن والحياة

عقد مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ندوة علمية موضوعها (شعب الاتصال بين الواقع والمأمول) وشارك في أعمال الندوة التي استمرت ثلاثة أيام أربعة وخمسون متخصصاً من وزارات الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية والأجهزة المعنية في اثنتي عشرة دولة عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. وقد بدئ حفل الافتتاح بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

وقد ألقى د. جمعان رشيد بن رقوش نائب رئيس الجامعة كلمة رحب فيها بالمشاركين في بيت الخبرة الأمنية العربية الذي شيدته الإرادة الصادقة لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب واحتضنته المملكة العربية السعودية برعاية كريمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين كما هو دأبها في كل ما يدعم العمل العربي المشترك. وأوضح د. بن رقوش أن هذه الندوة المهمة تنظمها الجامعة باعتبارها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب والجهة الموكل إليها تنفيذ الشق العلمي من الإستراتيجيات الأمنية العربية حيث تنظم هذه الندوة في إطار الخطة الأمنية العربية السادسة.

كما أنها تنظم إدراكاً من الجامعة لما تؤديه شعب الاتصال من دور محوري في التنسيق بين الأجهزة الأمنية العربية حيث تعد هذه الشعب من أهم الإنجازات التي تحققت في مجال العمل الأمني العربي المشترك كقنوات رسمية معتمدة لنقل المعلومات وتبادلها والتنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة وتبادل المجرمين، فضلاً عن دورها المهم بعد اختتام المناشط العلمية الأمنية واللقاءات العربية المشتركة في المجال الأمني إذ عليها القيام بعملية التنسيق بين أجهزة الأمن لتشكل بذلك حلقة الوصل النشط بين تلك الأجهزة لتفعيل نتائج اللقاءات وتوصياتها .

وأضاف د. ابن رقوش: انطلاقاً من ذلك فقد أولت الجامعة هذه الشعب أهمية خاصة وأفردت لها عدداً من برامجها سواء في مجال الدراسات

والبحوث أو في مجال الندوات العلمية والتدريب.

وأكد د. بن رقوش أن الجامعة تستشرف المستقبل بدراساتها وأبحاثها كما أنها تعمل لتطوير الأجهزة الأمنية العربية ورفع قدرات منتسبيها وفق مفهوم الأمن الشامل من خلال برامجها التي تنفذها كلياتها وقطاعاتها العلمية.

وأعرب عن أمله في أن تحقق الندوة التي استقطبت لها هيئة علمية متميزة أهدافها وأن تخرج بتصور علمي حول أفضل السبل لتطوير شعب الاتصال بما يحقق الطموحات والأهداف.

#### من موضوعات الندوة

وعقب حفل الافتتاح بدأ المشاركون في الندوة عقد جلساتهم بمناقشة البحوث المدرجة على جدول الأعمال، وقدم العميد أبو بكر أحمد شبيك بحثاً عن دور شعب الاتصال في التنسيق مع الإنترنت أشار في مستهلته إلى أن التكتلات الاقتصادية أصبحت

#### ● الاتصال لا يقتصر على نقل المعلومات بل يمتد إلى التفاعل الاجتماعي.

#### ● التعاون الأمني العربي في بداية القرن العشرين كان مستجيباً على الرغم من الدعوات المتتالية إلى الوحدة العربية.

هي السمة الأبرز للاقتصاد العالمي، والتجمعات الإقليمية هي رهان الدول على المستوى السياسي، والاندماجات هي تحدي المنظمات التجارية والصناعية، وذلك في محاولة منها لمسايرة الركب السريع لظاهرة العولمة.

وفي مقابل ذلك، أصبح هذا العالم المفتوح، مجالاً واسعاً لحركة الجناة، وفضاءً خصباً للشبكات والتنظيمات الإجرامية، وامتداداً للارتباطات الوطنية والإقليمية والدولية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، بحيث أصبح المجرم يعتبر العالم بأجمعه حقلاً لأنشطته المشوبة بعدم الشرعية، كما

اتسع النطاق المكاني لمسرح الجريمة ليشمل عدة مناطق من الدولة بل وحتى خارجها. كل هذه المعطيات أفرزت مفاهيم ونظريات جديدة في مجالات إنفاذ القانون وميادين الجريمة وعلم الإجرام، بحيث برزت مفاهيم مستجدة مثل «الجريمة المنظمة عبر الوطنية» و«الجريمة العابرة للحدود» و«عولمة الجريمة» و«الائتلافات الإرهابية الجهوية»... الخ.

وعلى مستوى آخر، أصبح الاقتناع راسخاً لدى السلطات العمومية المكلفة بمرفق الأمن، وأجهزة تطبيق القانون، ومؤسسات العدالة الجنائية عموماً، بضرورة التكتل فيما بينها، وخلق مؤشرات التقارب الممكنة بين هياكلها، في محاولة لخلق جبهة أمنية مشتركة، تعمل في إطار خطة عمل وإستراتيجية شاملة تضم الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية، وذلك لتمكينها أولاً من مسايرة الامتدادات عبر الوطنية للظاهرة الإجرامية، والحيلولة من جهة ثانية دون الحركة المضطربة للجناة عبر الحدود القطرية للدول. هذا الرهان، كما يقول الباحث سوف يصطدم في البداية بالسمة الجامدة للسيادة الوطنية للدول، وبالطابع المتشدد لحدودها الإقليمية، فضلاً عن الاختلافات السياسية والإيديولوجية والعقائدية والثقافية بين مختلف البلدان. فالبعض، اعتبر سيادة دولته مسألة مقدسة لا يمكن التدخل فيها أو المساس بها بأي شكل من الأشكال حتى في صيغة التعاون أو التنسيق الأمني أو القضائي، بينما





سفن تحمل علمها الوطني...، كما تم خلق هياكل ووحدات إدارية في التنظيم الداخلي لأجهزة الأمن، من أجل الاضطلاع بمهمة التنسيق بين المصالح والهيئات الوطنية وبين نظيراتها في الدول الأجنبية. وفي ظل هذه المتغيرات والمستجدات الدولية المتلاحقة، برزت حاجة المجتمعات والدول -بالحاح- إلى ضرورة التكتل أمنياً في منظمات متعددة الأطراف، تعنى بتأمين وتنمية التعاون الأمني المتبادل دونما مساس بسيادة الدول ودون التدخل في شؤونها السياسية والدينية والعرقية والعسكرية، بالإضافة إلى إنشاء وتنمية المؤسسات القادرة على المساهمة الفعالة في الوقاية من جرائم القانون العام ومكافحتها. ومن هذا المنظور، جاءت فكرة إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية- أنتربول في مرحلة أولى، وبعدها انطلق الوعي العربي بأهمية خلق إطار مؤسساتي يهتم بتنسيق الجهود الأمنية بين الدول العربية، وهو ما تم بالفعل بعد إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب.



رأى البعض الآخر بأن الحدود الوطنية هي فواصل مانعة لا يمكن تخطيها لأي دولة أو منظمة أجنبية تحت أي مسمى أو مسوغ... إلخ.

غير أن هذه المثبطات سرعان ما تلاشت أمام حتمية التعاون والتنسيق بين مصالح الأمن في مختلف الدول، وأمام ضرورة مركزة المعلومات الشرطية على مستوى منظمة أو جهاز ائتلافي تشارك فيه مختلف أجهزة الأمن العالمية، وكذلك نتيجة للتحديات التي باتت تطرحها الظاهرة الإجرامية بمختلف أشكالها وتجلياتها سواء في مجال الإجرام المنظم أو الإرهاب.

وفي هذا السياق، ونتيجة للقناعة الدولية بحتمية التعاون في مجالات إنفاذ القانون، فقد ظهرت عدة مستويات للتعاون، وتنوعت أشكال التنسيق الأمني، وتعددت مصادر التأزر الدولي لمكافحة الجريمة، بحيث ظهرت منظمات دولية وإقليمية تعنى بتيسير التعاون في المجالات الشرطية، كما صدرت اتفاقيات متعددة الأطراف وصكوك ثنائية لتنظيم هذا التعاون وإيجاد التقعيد القانوني المنظم له، كما برزت أشكال جديدة ومتطورة للتنسيق: مثل التحريات والتحقيقات المشتركة؛ وعمليات التسليم المراقب؛ ورفع الحدود؛ والاختراق وتقنيات الشرطي المتخفي... إلى غير ذلك من أساليب وتقنيات البحث الجنائي المستجدة.

وبموازاة ذلك، عمدت الدول إلى مراجعة تشريعاتها الوطنية على نحو يتسق ويتماشى مع هذا التوجه العالمي الجديد، بحيث تم تلطيف السمة الإقليمية للنص الجنائي الوطني، وذلك من خلال تمديد الولاية القضائية للمحاكم الوطنية للنظر والبت في جرائم ارتكبت حتى خارج الدولة، شريطة توافر بعض الأركان القانونية كأن يكون مرتكب الجريمة من رعايا تلك الدولة، أو أن تستهدف الجريمة هيئات قنصلية أو دبلوماسية تابعة لذلك البلد أو أن تظال موظفيه المتمتعين بحصانة دولية أو أن ترتكب تلك الأفعال على متن طائرات تابعة لهذه الدولة أو

وفي حديثه عن التعاون بين الأنتربول ومجلس وزراء الداخلية العرب أوضح الباحث أن التعاون بين منظمة الأنتربول ومجلس وزراء الداخلية العرب مجموعة من المظاهر والأشكال، كما يمتد على مستويات عديدة ومتنوعة، منها ما هو أفقي يتم رأساً بين أمانتي المنظمتين، ومنها ما يتم بشكل تصاعدي بين شعب الاتصال والمكاتب المركزية الوطنية وبين الأجهزة التنفيذية للمنظمتين.

### أهمية شعب الاتصال

وقدم أ.د. محمد خالد حربية بحثاً عن أهمية شعب الاتصال في نظر أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب أشار فيه إلى أن الاتصال يهدف إلى تبادل المعلومات والبيانات بين الأفراد والمنظمات وتعميم المعرفة بينهم حول الأمور ذات الاهتمام المشترك، ولا يوجد شيء أكثر أهمية من تبادل المعلومات والبيانات الأمنية بين وزارات الداخلية العربية، لذلك وإدراكاً من

أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب تم إحداث شعبة اتصال في كل وزارة داخلية بدولة عربية لتبادل المعلومات الأمنية وتضويت الفرصة على المجرمين والحيلولة دون هروبهم إلى دولة أخرى بعد ارتكاب جريمتهم والعيش فيها باطمئنان.

وتناول الباحث موضوع الاتصال وأنواعه، وعناصره، ووسائله، ثم تطرق إلى نشأة التعاون الأمني العربي وتطوره وآلياته، والدور المهم الذي تقوم به شعب الاتصال في مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال التعاون الأمني العربي، وذلك من خلال الاتصال وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية المعنية لمعرفة أرياب السوابق والقبض على

● العالم في عصر المعلومات أصبح قرية إلكترونية وانتفت حواجز الزمان والمكان.  
● شعب الاتصال لها خصوصيتها وتفردتها في التعاون داخل وخارج الحدود.

المجرمين، وحرمانهم من الملاذ الآمن. وقد بين المحاضر أن الاتصال عملية نقل هادفة للمعلومات من شخص إلى آخر بغرض إيجاد نوع من التفاهم المتبادل، ولا يقتصر الاتصال على نقل المعلومات بل يمتد إلى التفاعل الاجتماعي من خلال تبادل المعاني وإحداث التغيير المرغوب في سلوك الآخرين، والاتصالات في أي منظمة لا تتم إلا عبر تقنيات بل إن اتصالات العصر الحاضر وما نتوقه لمستقبل الاتصالات يجعل من غير الممكن الفصل بين وسائل وأساليب وطرق الاتصال ذات التقنية المتقدمة وبين المعلومات والأوامر والقرارات التي يراد نقلها وإيصالها، وأوضح أن أنواع الاتصالات في المنظمات تتعدد فنجد الاتصالات الرسمية وهي التي تتم من خلال خطوط السلطة الرسمية في إطار بناء تنظيمي يحدد قنوات الاتصال الرسمي وأبعادها والتي تأخذ ثلاثة اتجاهات وهي:

أ . الاتصالات الهابطة: وهي التي تنساب من الأعلى إلى الأسفل أو من قمة الهرم الإداري إلى المستويات الأدنى مثل التعليمات والتوجيهات والأوامر التي تصدر عن وزارة الداخلية في كل بلد إلى شعبة الاتصال الواقعة ضمن هيكلها التنظيمي، وكذلك من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب إلى شعب الاتصال في وزارات الداخلية العربية بغية تحقيق أهداف مجلس وزراء الداخلية العرب والذي تتبعه شعب الاتصال تبعية فنية تنسيقية، ولا ينحصر الأمر على الاتصالات



بالاعتماد عليها في العمل ولا تتم عبر القنوات الرسمية المحددة للاتصال الرسمي، فهذه الاتصالات تتم عبر اللقاءات والهاتف والإنترنت والتي يتم التعبير فيها عن المشاعر والأحاسيس أو الهموم، وقد تكون بين العاملين في قسم واحد مثل شعبة الاتصال أو بين العاملين في أقسام مختلفة أفقية وصاعدة ونازلة كالتي تتم بين أقسام وفروع وإدارات ووزارة الداخلية في كل بلد.

وتسهم غالباً الاتصالات غير الرسمية في أغراض إيجابية مثل رفع الروح المعنوية للعاملين والتخفيف من ضغوط العمل وأحياناً ينبغي الحذر من سوء استخدامها وخصوصاً إذا كانت تعمل في جو من السرية ونقص الثقة وانعدام الشفافية المنظمة.

وتطرق الباحث إلى التعاون الأمني العربي وتطوره فأوضح أن الدول العربية كانت تحيط بجدار من السرية أمنها الداخلي، ليس بالنسبة للدول العربية الأخرى بل حتى لأبنائها الذين يعملون في مجالات أخرى، ولو كان طابعها أمنياً، لذلك ظل التعاون الأمني العربي أمراً مستحيلاً في بداية القرن العشرين على الرغم من الدعوات المتتالية إلى الوحدة العربية والتضامن العربي والأمن القومي العربي إلا أن ذلك اقتصر نتائجه في المجال الأمني على تبادل الزيارات، وقد أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات التي تميز بها القرن العشرون في فتح الحدود وسهولة انتقال الأشخاص والأموال بين الدول العربية، الأمر



جـ . الاتصالات الأفقية ويأخذ هذا النوع مجراه بين أعضاء الإدارات والأقسام بهدف توفير عمليات التنسيق الضرورية للعمل، عن طريق تبادل المعلومات والبيانات والآراء حول الموضوعات المشتركة التي تهم الأطراف المشتركة بين كافة عمليات الاتصال مثال ذلك التنسيق بين شعبة الاتصال وإدارة مكافحة المخدرات في دولة واحدة أو بين شعبة الاتصال وإدارة المرور، وإدارة السجون وكافة الإدارات الأخرى التي تتبع وزارة الداخلية التي تعمل ضمنها شعبة الاتصال.

٢ . الاتصالات غير الرسمية: وهي التي لا تسمح بالقوانين والأنظمة الرسمية

- التكتلات الاقتصادية هي السمة الأبرز للاقتصاد العالمي .
- العالم المفتوح أصبح مجالاً واسعاً لحركية الجناة وفضاءً خصباً للشبكات الإجرامية .

التحريرية أو الكتابية المتمثلة في التعليمات والتوجيهات والأوامر، بل قد تكون شفوية تتم عن طريق الهاتف أو وجهاً لوجه في الاجتماعات الثنائية والجماعية أو عن طريق الشيفرة والرموز أو عن طريق الهاتف المرئي.. وغير ذلك.

ب . الاتصالات الصاعدة: وهي التي تصعد من أسفل إلى أعلى» وتتيح للعاملين إبداء آرائهم وأفكارهم ومشاعرهم للإدارة العليا كما تتيح للإدارة العليا ضمان تدفق ثابت ومنتظم للمعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وإعداد الخطط والبرامج.

مثل ذلك ما يرفعه رؤساء شعب الاتصال من تقارير عن مؤتمراتهم واجتماعاتهم إلى وزير الداخلية في الدولة التي تتبع لها شعبة الاتصال، وكذلك ما يرد من تقارير من شعب الاتصال إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، وقد أصبحت نافذة وقامت على أساسها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بعد أن تم إيداع وثائق التصديق عليها من معظم الدول الأعضاء في الجامعة. وتطرق الباحث إلى أهمية شعب الاتصال فأوضح أن مجلس وزراء الداخلية العرب بصفته أعلى سلطة أمنية عربية بعد مؤتمر القمة، كان له الفضل في السعي إلى تنمية وتوثيق علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في شئون الأمن الداخلي وقضايا الإجرام وذلك عندما نصت المادة ١٣ من النظام الأساسي لمجلس وزراء الداخلية العرب بأن تعهد كل دولة عضو إلى جهاز من أجهزتها المتخصصة بمهام الاتصال بينها وبين الأمانة العامة والمكاتب المتخصصة

## • من يرتكبون الجرائم ويعتادون عليها هم أكثر ذكاء من غيرهم من المجرمين .

عربية لمكافحة إنتاج وتهريب المخدرات بين الدول العربية على أن تكون له السلطة اللازمة لأداء مهمته على الوجه الأكمل.

ب. المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

تطور مستوى التعاون الأمني العربي بنمو الشعور الوطني في كل دولة عربية وانتقاله من الأمن الوطني المنعزل إلى الأمن العربي المتكامل، فعقدت الدول الأعضاء في الجامعة العربية اتفاقية وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في العاشر من نيسان عام ١٩٦٠م بدور انعقاده الثالث والثلاثين أطلق عليها اتفاقية المنظمة

الذي ساعد في نشوء جماعات الإجرام المنظم وتوسع تجارتها الإجرامية في السلع والخدمات غير المشروعة، في المخدرات، والأسلحة، ودفن النفايات النووية، والاتجار بالأعضاء البشرية، وفي السيارات المسروقة وفي التحف وتزييف النقود وترويجها، وفي العمالة المهاجرة وفي البطاقات الممغنطة وفي النساء والأطفال.

أمام كل ذلك تزعزعت المفاهيم الانعزالية للأمن وتحركت خطوات ملموسة نحو التعاون الأمني والشرطي أمام صعوبة السيطرة على الجريمة وحصرها ضمن حدود الدولة ومن هذه الخطوات مايلي:

أ. المكتب الدائم لشئون المخدرات: ويعد نواة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وكان مقره القاهرة سابقاً، قبل أن ينتقل إلى العاصمة الأردنية عمان حيث كانت مصر قد تضررت من تدفق الحشيش اللبناني والسوري والأفيون التركي عليها من لبنان عبر الأردن وفلسطين فطلبت الحكومة المصرية إدارة مكافحة المخدرات إنشاء المكتب الدائم لشئون المخدرات، وفي السادس والعشرين من أغسطس ١٩٥٠م أصدرت اللجنة السياسية إحدى اللجان الفنية الدائمة بالجامعة العربية أثناء اجتماعها بالاسكندرية قراراً بإنشاء مكتب بالأمانة العامة للجامعة، يتكون من ممثل لكل دولة عضو في الجامعة يرأسه ممثل مصر آنذاك اللواء عبدالعزيز باشا صفوت مدير إدارة مكافحة المخدرات ويختص بمراقبة التدابير المتخذة في كل دولة



الاجتماعية للمدمنين بعد علاجهم في الوطن العربي.

. ردود الدولة التي تتبع لها شعبة الاتصال على استبانات متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

. تزويد المكتب بالبيانات والمعلومات المطلوبة وفق النماذج والاستبانات المعتمدة لهذه الغاية، خلال فترة زمنية معقولة على ألا تتجاوز خمسين يوماً من تاريخ إرسالها وتزويد المكتب بالمقترحات والآراء التي تراها السلطات المعنية لتطوير العمل العربي المشترك في الحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، ومكافحة إنتاجها وتهريبها وترويجها وتعاطيتها وغسل الأموال الناتجة من الاتجار غير المشروع فيها، وكذلك موافاة المكتب بكافة الاتفاقيات العربية الثنائية ومتعددة الأطراف والقوانين واللوائح.. وغيرها من التدابير التشريعية الصادرة في شأن المخدرات.

٢. التعاون بين المكتب العربية لمكافحة الجريمة وشعب الاتصال حيث تزود شعب الاتصال المكتب العربي لمكافحة الجريمة بما يلي:

. ردود الدولة على مراسلات المكتب واستفساراته وبخاصة الاستبانات التي يعدها المكتب حول مدى تنفيذ توصيات المؤتمرات والاجتماعات التي تدخل ضمن اختصاص المكتب مثل المؤتمرات العربية لرؤساء أجهزة المرور والمؤتمرات العربية لرؤساء المؤسسات العقابية، المؤتمرات العربية لرؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ.



. البيانات التي تعين المكتب على دراسة بعض الظواهر الإجرامية في الوطن العربي مثل الزراعة غير المشروعة للنباتات المثمرة للمخدرات أو الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤثر عقلي. .البيانات التي تعين المكتب على تنقيح وتجديد القائمة السوداء العربية الموحدة لتجار ومهربي المخدرات والمؤثرات العقلية.

. آراء الدولة التي تتبع لها شعبة الاتصال ومقترحاتها للقوانين النموذجية النماذج المقترحة لمعالجة موضوعات معينة في ميادين مكافحة إساءة استخدام المخدرات مثل القانون النموذجي لمكافحة غسل الأموال وكذا النموذج المقترح للرعاية

● **المجرم الذي يفلت من العقاب في دولته قد يتسلل إلى دولة مجاورة ويهدد أمنها .**  
● **تطور العالم في جميع المجالات له دوره الكبير في انتشار الجريمة واتساع ميدانها .**

وأجهزة المجلس الأخرى، والتعاون مع نظرائه في بقية الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف المجلس.

ولاحظ الباحث أن أهمية شعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب تبرز من خلال التعاون والاتصال من قبل المكاتب المتخصصة التابعة للأمانة العامة بشعب الاتصال كما يلي:

١. التعاون بين المكتب العربي لشئون المخدرات وشعب الاتصال حيث تزود شعب الاتصال المكتب العربي لشئون المخدرات بالتالي:

.ردود السلطات الوطنية على استبانات نتائج التوصيات للمؤتمرات العربية لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات.

. البيانات التي تعين المكتب إجراء دراسات مقارنة وتحليلية لقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية التي تضبط في العالم العربي وهي دراسة سنوية يجريها المكتب للعرض على المؤتمر العربي لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات.

. ردود الدولة على الاستبانات التي يوزعها المكتب عن نتائج تطبيق توصيات الاجتماعات التنسيقية لأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب.  
 . ما ستخذه الدولة من إجراءات تنفيذاً للخطط المحلية للاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وبخاصة موافاة المكتب بأسماء مديري ومنفذي العمليات الإرهابية لإدراجهم على القائمة السوداء.  
 . ما ستخذه الدولة من إجراءات لتبسيط إجراءات تسليم المجرمين الهاربين وبخاصة الإرهابيين منهم وما تقترحه من تطوير لذلك.  
 . الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعقدتها الدولة في مجال تبادل المساعدات القانونية وفي مجال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الجرائم التي تدخل في اختصاص المكتب.  
 . الرد على مراسلات المكتب بمختلف أنواعها وخصوصاً بشأن ملاحقة

بما يلي:  
 . ردود الدولة على طلبات المكتب واستفساراته وبخاصة تقليص الفجوة بين رجل الشرطة والمواطن.  
 . الاستبانات الخاصة بنتائج تطبيق التوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الاستشارية لتقويم البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها في السلوك الأمني.  
 . التدابير والإجراءات التي تستخدمها الدولة للاحتفال باليوم العالمي للمرور وأسبوع المرور العربي.  
 . التدابير التي تتخذها الدولة استرشاداً بالدليل العربي النموذجي للتوعية الأمنية.  
 . القواعد الجاري العمل عليها لنشر أو تبادل أو بث أخبار الجرائم.  
 . التعاون بين المكتب العربي للشرطة الجنائية وشعب الاتصال.  
 . وتدعيماً لهذا التعاون الأمني تقوم شعب الاتصال بتزويد المكتب العربي للشرطة الجنائية بما يلي:

. الاستثمارات الإحصائية للجرائم المسجلة في الدولة ليتمكن المكتب من إصدار النشرة الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية، وكذلك الاستثمارات الإحصائية الخاصة بحوادث المرور ليتمكن المكتب من إصدار النشرة الإحصائية السنوية لحوادث المرور في الدول العربية.  
 . التعاون بين المكتب العربي للحماية المدنية والإنقاذ وشعب الاتصال حيث تزود شعب الاتصال المكتب العربي للحماية المدنية والإنقاذ بما يلي:  
 . ردود الدولة على طلبات المكتب واستفساراته خاصة الاستبانات التي يوزعها المكتب عن نتائج تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمرات رؤساء أجهزة الحماية المدنية وتنظيم وتحديث دليل رؤساء أجهزة الحماية المدنية.  
 . الإجراءات المتخذة من الدولة تنفيذاً للإستراتيجية العربية للحماية المدنية في مجال السياسة الوطنية والتعاون العربي العربي والتعاون العربي الدولي.  
 . الاقتراحات التي تسهم في تطوير العمل في مجال الحماية المدنية والإنقاذ.  
 . البيانات والمعلومات التي تمكن المكتب من إنشاء قاعدة معلومات في مجال الحماية المدنية والإنقاذ.  
 . التدابير التي تتخذها الدول عملاً للاتفاقية العربية الثنائية النموذجية في مجال الحماية المدنية.  
 . التعاون بين المكتب العربي للإعلام الأمني وشعب الاتصال.  
 . تقوم شعب الاتصال بالرد على طلبات المكتب العربي للإعلام الأمني وتزوده







نايف العربية للعلوم الأمنية شعب الاتصال بوزارة الداخلية العربية بما يصدر عن الجامعة من إصدارات علمية ودوريات محكمة ومجلات إعلامية.

.تقوم شعب الاتصال في بعض الدول العربية بالتنسيق مع إدارة التعاون الدولي بالجامعة بخصوص المشاركة العلمية للمرشحين والإجراءات اللازمة لذلك وكذلك فيما يخص الإجراءات اللازمة لزيارة الوفود العربية الأمنية.

### الهيكل التنظيمية

وقدم الفريق د. عباس أبو شامة بحثاً عن الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن العربية وأثرها على شعب الاتصال إشار في مقدمته إلى أن شعب الاتصال بوزارات الداخلية بالدول العربية تؤدي دوراً محورياً في دفع العمل العربي الأمني المشترك. ويتضح هذا الدور في أن شعب الاتصال هي القناة الرسمية

والاتصال الدائم فيما بينها، وبين المكتب العربي للشرطة الجنائية والمكاتب المتخصصة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وعلى الرغم من أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بحكم موقعها التنظيمي دأبت على مخاطبة الوزراء المعنيين بالدول العربية بحكم موقعها لكن التعاون والاتصال بين شعب الاتصال وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية موجود ومستمر من خلال إدارة التعاون الدولي بالجامعة و يتجلى فيما يلي:

.تزود إدارة التعاون الدولي في جامعة

● مجلس وزراء الداخلية العرب أعلى سلطة أمن عربية بعد مؤتمر القمة، وكان له الفضل في تنمية وتوثيق العلاقات الأمنية العربية.

المجرمين المطلوبين وتقديم كافة البيانات والمعلومات والأدلة المتوفرة التي تسهل ملاحقة المجرمين المطلوبين.

.ملفات الاسترداد في الحالات التي تتطلب ذلك من مراعاة عدم التأخر في إرسالها والالتزام بالمدة القانونية المحددة في اتفاقيات تسليم المجرمين ثلاثين يوماً، وعدم اللجوء إلى تحديد هذه المدة إلا في الحالات التي تقتضي ذلك بحد أقصى مدة ثلاثين يوماً أخرى. دور شعب الاتصال في الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

لقد بينت المادة السادسة في فقرتها السادسة في هذه الاتفاقية أن الدول الأطراف تسعى إلى تنسيق إجراءات طلب تسليم المجرمين عن طريق شعب الاتصال في المجلس، وعلى الطرف المطلوب إليه التسليم إخطار المكتب العربي للشرطة الجنائية بصورة من القرار الصادر في شأن طلب التسليم، ونصت المادة السابعة في فقرتها السابعة من الاتفاقية نفسها على أن تكون شعب الاتصال مخولة صلاحية تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو بإحالتها إلى الجهات المتخصصة بغرض تنفيذها، ولا يخل هذا الشرط بحق أي طرف في توجيه مثل هذه الطلبات والمراسلات عن طريق الأمانة العامة أو عن طريق القنوات الدبلوماسية حسب الاقتضاء.

التعاون والتنسيق بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وبين شعب الاتصال

على الرغم من أن طبيعة عمل شعب الاتصال تستدعي التعاون والتنسيق

والمتوفرة طوال الوقت لتبادل المعلومات بالسرعة المطلوبة، مع الأجهزة الأمنية العربية المختلفة ومع المؤسسات الأمنية العربية، كجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمكاتب المتخصصة لمجلس وزراء الداخلية العرب في مختلف الدول العربية. وزيادة على قنوات الاتصال فإن الشعب تحتفظ بالمعلومات التي تخص ذلك التنسيق والتعاون العربي المشترك، ولذلك فهي تشكل مستودعاً ومرجعاً هاماً لكل القرارات العربية المشتركة ومن المستويات المختلفة من المؤتمرات العربية، ولذلك يمكن معرفة وتتبع تلك القرارات حتى تنفيذها. وغير هذا الكثير من المهام التي تدفع بالعمل العربي الأمني المشترك.

وإزاء الدعوة إلى توحيد الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن في الدول العربية، وهي ما نادى به المؤتمرات المختلفة تحت مظلة مجلس وزراء الداخلية العرب، فإنه يتعين علينا النظر في وضع شعب الاتصال عند توحيد هذه الهياكل التنظيمية. وبما أن الفكرة أساساً وراء توحيد الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن في الدول العربية هو أحد مطالب العمل الأمني العربي المشترك، فإن موقع شعب الاتصال عند توحيد هذه الهياكل يصبح أمراً يجب أن يعطى الاهتمام الكافي لأن هذه الشعب وبطبيعة الحال هي مكان الالتقاء والانطلاق لمعظم المعلومات الخاصة بدفع ذلك العمل الأمني العربي المشترك، لذلك فإن

فلسفة العمل على توحيد هذه الهياكل التنظيمية هي نفسها الفلسفة التي تنطلق منها شعب الاتصال في عملها في العمل على التأكيد والتطوير لذلك الجهد الأمني العربي المشترك حتى تتحقق أهدافه. وتطرق الباحث إلى الصعوبات التي تواجه وضع شعب الاتصال فينبينا على النحو التالي:

رغم الجهود التي بذلت فما زلنا بحاجة لاستراتيجية واضحة يتم الاتفاق عليها، للتعاون والتنسيق الملزم في مجال الأمن القومي العربي والتي تنال قناعات كل الدول العربية، ومثل هذه الضبابية تؤثر على وضوح دور شعب الاتصال.

قضايا الأمن الوطني لكل دولة عربية، قرار الأمن الوطني هو قرار داخلي، وربما يظهر من هذا أن وضع شعب الاتصال هو قرار وطني بحت.

من حق كل دولة عربية الاطمئنان إلى أنه لا تعارض بين وضع شعب الاتصال وهيكلها التنظيمي الذي ترضيه.

إن الأنظمة والقوانين قد تحول دون الإسراع بالعمل على توحيد شعب الاتصال بنفس الدرجة في كل دولة عربية.

إن عدم التجانس في حجم كل تنظيم أمني يجعل هنالك فوارق في وضع وحجم شعبة الاتصال في هيكله المناسب مع حجم التنظيم وكذلك المشاكل الأمنية الداخلية والأولويات.

وعن كيفية تخطي الصعاب أوضح

● شعب الاتصال تؤدي دوراً محورياً في دفع العمل العربي الأمني المشترك.

الباحث أن تخطي الصعاب يتم بالآتي:

ما دام هنالك قناعة بتوحيد العمل الأمني العربي المشترك فتعتبر التشريعات والهياكل التنظيمية ربما يكون أحد المتطلبات.

تحديد دور محدد وموحد لشعب الاتصال في كل الدول العربية.

تحديد اللغات لتنفيذ ذلك، ومراحل التنفيذ.

عمل برنامج تدريبي للعاملين في شعب الاتصال.

التعرف على معوقات التنسيق الأمني العربي، ودور شعب الاتصال في هذا الجانب، ووضعه في مكانه المناسب في الهيكل.

دعم شعب الاتصال بالإمكانات المادية والمعنوية والفنية. وقدم الباحث نموذجاً مقترحاً لشعب الاتصال في الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن العربية وذلك على النحو التالي:

أن تكون شعبة الاتصال إدارة مستقلة تتبع القائد العام للشرطة أو مدير الأمن العام مباشرة.

الاهتمام بالبناء العلمي لشعب الاتصال، وتطوير أساليب العمل بأحدث الأجهزة التقنية في الاتصال.

استغلالية العاملين بشعب الاتصال في الارتباط الإداري بين إدارة متخصصة في الجهاز.

توفير الإمكانيات وفرص التدريب للعاملين بشعب الاتصال والالتقاء المنتظم مع المسؤولين بشعب الاتصال في الدول العربية عن طريق لقاءات علمية وزيارات.

تقديم دراسة لمؤتمر قادة الشرطة



### تفعيل التعاون

وقدم اللواء عبدالله بن علي العبيشي بحثاً بعنوان (تفعيل التعاون بين شعب الاتصال وبين المكاتب المتخصصة) أوضح فيه أن التعاون الدولي أساسه شعور الدولة بأن الجريمة ليست إخلالاً بالأمن والنظام العام الوطنيين فحسب وإنما هي خطر على سلام وأمن المجتمع الدولي ، لأن المجرم الذي يفلت من الملاحقة والعقاب في دولته قد يتسلل الى دولة مجاورة يهدد أمنها .

لذا يجب أن تتعاون الدول فيما بينها لمكافحة الجريمة إما بتزويد الدولة الطالبة بمعلومات عن جريمة ما أو بمحاكمة شخص ما اذا تعذر تسليمه لأي سبب من الأسباب أو عن طريق الإنابة القضائية ، أو بتسليم المطلوب حيث أن التسليم يعد أهم وسائل التعاون الدولي في مكافحة الجريمة بالنسبة لشعب الاتصال، وهناك نوع من التسليم يطلق عليه (الكياسة) وهو نادر ويكون بين دولتين تربطهما علاقة تعاون قوية جداً .

وكان للتطور الذي يعيشه العالم في جميع المجالات دور كبير في انتشار الجريمة واتساع ميدانها حيث لم يكن قبل ذلك أي أثر للجريمة خارج الحدود الإقليمية ، وعندما تيسرت سبل الاتصال والانتقال من دولة الى أخرى ساهم في اتساع وانتشار الجريمة وتزايد أنماط وأساليب ارتكابها وتنقل عناصرها بين الدول . ■

العرب واتخاذ توصية لتحديد وضع متميز لشعب الاتصال في الدول العربية، تم رفع الأمر لمجلس وزراء الداخلية العرب لاعتماده.

وقدم د. صقر المقيد بحثاً عن دور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في التنسيق مع شعب الاتصال تناول فيه أهمية الاتصال.

ثم قدم شرحاً للاتصالات الإدارية والتنظيمية والاتصال الفعال ومعوقاته ليعرج بعد ذلك على تقنيات الاتصال الحديثة ليوضح أن التطور العلمي والفني المتلاحق في مجال الإلكترونيات الدقيقة قد أدى إلى تطوير دوائر مدمجة عالية الكثافة نتج عنها معالجات ودوائر إلكترونية متقدمة وبأسعار زهيدة ما انعكس إيجاباً على مجالي الحاسبات الآلية والاتصالات، ودخل العالم في عصر المعلومات وأصبح قرية إلكترونية وانتفت حواجز الزمان والمكان، وظهرت الفضائيات والإنترنت واليوتيوب واندمجت شركات التقنية في شركات أكبر متعددة الجنسيات، ودخل العالم عصر العولمة الذي اتسم بمفاهيم جديدة تنادي بحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة وسقوط الحواجز الجمركية.

كما تنادي هذه المفاهيم باحترام حقوق الملكية الفكرية والصناعية وأدى التطور الهائل في تقنية الاتصالات إلى ظهور شبكة الإنترنت وتحويلها من شبكة للأبحاث العسكرية والعملية إلى شبكة عامة يرتبط بها عشرات الملايين على نطاق العالم.

وفي حديث الباحث عن شعب الاتصال بمجلس وزراء الداخلية العرب أشار إلى أنها أجهزة تعهد إليها كل دولة عضو في جامعة الدول العربية القيام بمهمة الاتصال مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وكل من مكاتبها المتخصصة، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وكل جهاز آخر قد يرى المجلس إنشاء مستقبلًا، ومع شعب الاتصال الأخرى من أجل تحقيق أهداف المجلس في تنمية وتوثيق التعاون، وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة.